

## كلمة افتتاحية للدكتورة سيما بـحوث

الأمين العام المساعد للأمم المتحدة،

رئيس المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لإقليم الدول العربية/الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المدير المساعد، والمدير الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

### الاجتماع التاسع عشر لآلية التنسيق الإقليمية

26 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

القاهرة، مصر

معالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛

معالي الدكتورة ريماء خلف، وكيلة الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية

لغرب آسيا (الاسكوا)؛

الزملاء الكرام؛

السيدات والسادة؛

بصفتي رئيس المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لإقليم الدول العربية/الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يسعدني أن أتواجد بينكم اليوم، فعلى مر السنين لطالما وجدت في هذا المحفل فرصة هامة لتنسيق الجهود فيما بيننا في خدمة الدول والشعوب العربية.

ويسرني أن أكون معكم هنا في وقت بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة التي نخدمها.

فبينما نجتمع اليوم، يواجه شركاؤنا وجماهيرنا العديد من التحديات شديدة الصعوبة، على أصعدة عدة، منها التحول السياسي، والصراعات والأزمات، وتغير المناخ، والبطالة، والأمن الغذائي والمائي، وتمكين النساء والشباب، وحقوق الإنسان للجميع، حتى صارت المنطقة العربية اليوم مجالاً لعلاقات مُركّبة بين الحكم وتحديات التنمية، قد تمثل أكثر ما يمكن تصوره من مستويات التعقيد.

وتبذل الحكومات والشعوب في جميع أنحاء المنطقة قصارى جهدها للتعامل مع هذه التحديات، وإنه لَحَزِيٌّ بنا أن نتعاون جميعاً على توفير أفضل ما يمكن من الدعم لتلك الجهود، وأن نواصل العمل مع الجميع للتقدم صوب ذلك اليوم الذي تتم فيه هذه المنطقة بقدر أوفر من السلام والازدهار والقدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من أثارها، ويتمتع كل بلد ومجتمع وأسرة فيها بفرصة لائقة في تحقيق آمالهم.

ولن يمكننا المساهمة في دعم تلك العمليات الوطنية إلا ببذل أقصى ما لدينا من جهد. كما لن يكون في وسعنا تعزيز التغيير الإيجابي التي تسعى وراءه شعوبنا إلا إذا ما كان دعمنا على أعلى مستوى من التنسيق والفاعلية. وإنه لمن دواعي سروري أن نجتمع لمناقشة أفضل السبل للعمل معا لدعم التقدم الذي تحتاجه هذه المنطقة. وفي هذا المقام اسمحوا لي أن أشاطركم بعض الأفكار حول القضايا التي سوف نناقشها خلال هذا الاجتماع.

### الاستجابة للأزمة السورية

لقد خلفت الأزمة السورية - والتي تتواصل اليوم في عامها الثالث - قدراً هائلاً من الخسائر البشرية. فلقد لقي أكثر من 100 000 من الرجال والنساء والأطفال حتفهم، و تشرد أكثر من 4 ملايين ممن اضطروا للنزوح داخل البلاد، بينما فر أكثر من 2 مليون إلى البلدان المجاورة.

وفيما تتواصل المفاوضات لعقد مؤتمر جنيف الثاني، أدى استطالة أمد الأزمة السورية امتداد تأثيرها على المنطقة إلى تنامي إجماع دولي على أن هذه ليست أزمة سياسية أو أزمة إنسانية فحسب، ولكنها أيضا أزمة تنموية - تتعدى حدود سوريا لتشمل الدول المجاورة الواقعة في حيز التأثير المباشر للأزمة، مثل الأردن ولبنان والعراق ومصر.

وتستجيب منظومة الأمم المتحدة لهذه الأزمة بشكل غير مسبوق، يقوم على وعي كامل بأن الاستجابة الإنسانية والاستجابة التنموية لا يصح أن تنفذ أنشطتها بالتتابع بل يجب أن تتزامن وتتكامل.

ولقد ناقشت المجموعة الإنمائية الإقليمية للأمم المتحدة في اجتماعها الذي عقد في عمان في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، وتوافقت حول العناصر الرئيسية لمقاربة "التنمية القائمة على دعم القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من أثارها" (Resilience-based Development) في سوريا والمنطقة فيما حولها. هذه المقاربة تقوم على أساس تنسيق الاستجابة الجماعية من أجل دعم جهود المجتمعات المتأثرة في التكيف مع الأزمة والتعافي من أثارها بنهج يحقق استدامة طويلة الأجل، وسوف تسهم في تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين

الأبعاد الإنسانية والتنمية للأزمة، وفي توسيع نطاق الاستثمار في عمليات التنمية الوطنية - في الوقت الحالي وهو الأهم.

ومن أجل ضمان التنسيق الجيد للجهود حول هذه المقاربة التنموية في سوريا والبلدان المجاورة، فقد قمنا بتأسيس مرفق دون-إقليمي، مقره في عمان، ستكون مهمته ضمان التكامل والترابط الاستراتيجي بين التدخلات الإنسانية والتنمية في كامل الحيز الإقليمي للأزمة السورية.

### دعم التقدم في قضايا الشباب

على الرغم من كونها موطن لبعض من أقدم الحضارات في العالم، فإن غالبية سكان المنطقة العربية اليوم هم من الشباب، فمن بين كل مائة مواطن في المنطقة العربية، يقل عمر أربعة وخمسين منهم عن 25 عاماً.

وتعلمنا التجارب التاريخية بأن الطفرات الشبابية مثل تلك التي تشهدها بلداننا يمكنها أن تكون الأساس لتحول اجتماعي واقتصادي إيجابي وسريع. ولكن حتى تستطيع المنطقة العربية مواكبة هذا الوضع الأمثل، يجب التوسع وبشكل كبير في إتاحة الفرص للشباب للمشاركة البنائة في مجتمعاتهم، ولبناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم، وللمساهمة بأفكارهم وطاقاتهم بشكل مثمر في تنمية مجتمعاتهم.

ولهذا فإن قضية الشباب كانت وستظل أولوية رئيسية للمجموعة الإنمائية الإقليمية للأمم المتحدة. وداخل منظومة الأمم المتحدة نسعى في العام القادم لأن نكون أول من يقوم بتنفيذ خطة عمل الأمين العام للشباب، بالتعاون مع مبعوث الأمين العام للشباب، أحمد الهنداوي. وسيساعدنا تنفيذ هذه الخطة على دعم البلدان التي ترغب في تلبية احتياجات وتطلعات شبابها من خلال جميع مجالات عمل برنامجنا المختلفة. وإنني أتطلع إلى مناقشة هذا الموضوع الهام معكم حتى نمضي قدماً نحو التنفيذ.

كما سيكون من المهم التأكد من توافق مخططاتنا مع التحضير لمنندى الشباب العربي الذي يتم تنظيمه قبل القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية القادمة في تونس. وبالتنسيق ما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، وغيرهم من العاملين على قضايا الشباب في جميع أنحاء المنطقة، ستكون لدينا فرصة كبيرة للبناء على المعارف والممارسات التي تساعد على الاستجابة لاحتياجات الشباب. وإنني على ثقة بأن نتائجنا المشتركة في هذا المجال سوف تكون واسعة النطاق ومثلاً يحتذى به.

**صياغة أجندة تنموية عربية لما بعد عام 2015، تتبع من واقعنا وتمتلكها شعوبنا**

حين التقينا في العام الماضي في اجتماع آلية التنسيق الإقليمية اتفقنا على أولوية دعم الدول العربية في صياغة أجندة تنمية عربية لما بعد عام 2015، نتبع من واقعنا وتمتكها شعوبنا، ويسرني اليوم أن أبلغكم بأننا حققنا الكثير في هذا الصدد.

فلقد دعمت المجموعة الإنمائية الإقليمية للأمم المتحدة على مدى عام 2013 مشاورات وطنية في تسع دول عربية فضلا عن مشاورة إقليمية جامعة ضمت كلها ممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ووكالات الأمم المتحدة من أجل التعبير عن أولويات الأجندة المستقبلية للتنمية. كما سمعنا من أكثر من 50 000 مواطن عربي سجلوا أولوياتها بالنسبة للمستقبل من خلال الاستبيان الدولي "العالم الذي نريده - My World"، في تعبير عن مشاركة والتزام قويين بإطار عمل يجسد أهم الاحتياجات.

وقد انعكست بقوة نتائج هذه المشاورات الملهمة في تقرير الأمين العام بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف ما بعد عام 2015 والذي صدر بعنوان "حياة كريمة للجميع"، ودعا بقوة لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية صياغة إطار عمل لما بعد 2015 يحتضن التنمية المستدامة، ويدعو إلى القضاء على الفقر في غضون جيل واحد، ويجمع بين مجموعة كاملة من التطلعات والاحتياجات الإنسانية من أجل ضمان حياة كريمة للجميع.

كذلك يدعو التقرير المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى تبني استجابة أكثر تماسكا وفعالية لتنفيذ أجندة التنمية المقبلة - الأمر الذي يمثل ضرورة حتمية ستبقى في صميم عملنا المشترك.

وإذ تتواصل العمليات الدولية عبرالحكومية الرئيسية في الأمم المتحدة في مراحل مختلفة، نجد أنفسنا كآلية التنسيق الإقليمية في وضع فريد يتيح لنا البناء على الزخم الذي تحقق والاستمرار في توصيل أصوات شعوبنا، وخصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ أجندة التنمية ما بعد عام 2015 على الصعيدين القطري والإقليمي. ولقد أجرينا من خلال الأمانة العامة للمجموعة الإنمائية الإقليمية للأمم المتحدة مناقشات مع الحكومات في المنطقة حول استضافة مشاورات لهذا الغرض، وأرجو أن تتاح الفرصة لمناقشة هذا الأمر معكم في حينه.

**تعزيز شراكتنا مع جامعة الدول العربية**

وأخيرا وليس آخرا، أختتم حديثي باستعراض خططنا لتعزيز الشراكة مع جامعة الدول العربية.

فالعديد من قضايا التنمية التي ذكرتها وغيرها من القضايا التي سوف نناقشها ترتبط بشكل وثيق بعمل الجامعة العربية. بل وهي تمثل أيضا الموضوعات الرئيسية التي نتناولها اجتماعات مؤتمرات القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية.

من هذا المنطلق تعمل المجموعة الإنمائية الإقليمية للأمم المتحدة على نحو وثيق مع جامعة الدول العربية وحكومة تونس لدعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية الرابع، الذي سيعقد في تونس في يناير/كانون الثاني عام 2014. ونأمل أن تساعد شراكتنا مع جامعة الدول العربية في هذه المبادرات على إنشاء قاعدة معرفية موسعة ومحدثة، يمكنها أن تثري النقاش فيما قبل وأثناء القمة، كما نرجو أن يمهد هذا الجهد الطريق من أجل ترسيخ الشراكة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

ومن جانبنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فلقد اتخذنا بالفعل خطوات عملية من أجل تفعيل الشراكة مع جامعة الدول العربية بشأن مجموعة من القضايا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة وفي إطار مذكرة تفاهم تم توقيعها مع الجامعة العام الماضي.

ويخصص أحد المكونات الرئيسية لهذا الجهد إلى العمل مع الجامعة العربية من أجل دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي وخلق فرص العمل من خلال "المبادرة العربية للمساعدات التنموية من أجل التجارة"، بدعم من البنك الإسلامي للتنمية.

كما أسهمنا في إنشاء غرفة لإدارة الأزمات في جامعة الدول العربية، كوحدة مكلفة بمراقبة وتسهيل الاستجابة السريعة للأزمات في جميع أنحاء المنطقة.

ولأن العديد من الدول العربية سوف تعقد جولات جديدة من الانتخابات في العام المقبل، فلقد شرعنا في العمل مع الجامعة العربية لبناء القدرات لمراقبة الانتخابات بمناهج مستقلة ومهنية في جميع أنحاء المنطقة.

ومن وجهة نظري لا تعد هذه المبادرات سوى بداية، ننتوي التأكد من تحقيقها لنتائج ملموسة يمكننا جميعا البناء عليها للمضي قدما في العمل المشترك. وإذا ما واصلنا تكريس التقارب فيما بيننا في عملنا، وضم جهودنا في شراكة حقيقية حول القضايا التي نتفق على أهميتها وإحاحها، فإن تأثير عملنا الجماعي لدعم الدول العربية لن يتزايد تدريجياً فحسب، بل إنه في الواقع سيتضاعف. فبتعاوننا سيكون عملنا المشترك أكبر بكثير من مجموع أجزائه.

نحن نعيش لحظة مهمة تجلب فرصاً غير مسبوقة. فلنغتتم هذه الفرص الهامة ولنغتتمها الآن. شكرا لكم.